مركز البيدر للدراسات والتخطيط
Al-Baidar Center for Studies and Planning

قـراءة فـي كتـــاب

# مراكز الأبحاث في أميركا

تأليـف: تـوماس ميدفيتـز
مراجعة: د.عبد الخالق كاظم

**فكرة الكتاب العامة**

يمثل كتاب «مراكز الأبحاث في أميركا» لتوماس ميدفيتز مرجعاً أساسياً لفهم العلاقة بين المعرفة والسلطة في النظم الحديثة، ويكتسب أهمية خاصة للباحثين في مجال السياسة الدولية وحقل الدراسات الاستراتيجية. وتتمثل قيمة الكتاب العلمية بوصفه دراسة سوسيولوجية معمّقة تسعى للكشف عن البنية الخفية لإنتاج المعرفة السياسية في الولايات المتحدة الأميركية، ويُسهم في فهم آليات ووسائل القوة الناعمة، ويقدم خدمة كبيرة بتحليله تطور الخبرة السياسية، وكيفية تحول مواقعها المؤسساتية، وتأثير ذلك على العلوم الاجتماعية الأكاديمية وعلى الشؤون العامة. وكذلك بيان دورها الكبير في توجيه السياسة الأميركية، ويطرح الكتاب سلسلة من الأسئلة عن نشأة مراكز الأبحاث وتاريخها وأساليب تأثيرها، ويركز على التحليل العميق للحالة الأمريكية، مع محدودية المقارنة الدولية. ويطغى الطابع الوصفي أحياناً على التحليل النظري المجرد. ويوفر ميدفيتز تاريخاً مؤسسياً دقيقاً لكيفية تحول مراكز الأبحاث من «كيانات هامشية» إلى «مراكز نفوذ» في السياسة الأمريكية، مع الإشارة إلى إبراز دور الأزمات والحروب في زيادة أهميتها. وتشير فكرة الكتاب الأساسية إلى أن مراكز الأبحاث هي نتاج عملية طويلة من النمو المؤسسي وإعادة تحديد الانتماءات، وقد أصبحت من الأدوات الأساسية لربط الممارسة السياسية بالممارسة الفكرية في الحياة الأميركية.

ويناقش ميدفيتز ثلاث وجهات نظر رئيسة قام الباحثون من خلالها بدراسة مراكز الأبحاث سابقاً، إذ يرى المنحى الأول: أن مراكز الأبحاث بوصفها آلية في يد الطبقة الحاكمة موجهة لحماية الرأسمالية والدفاع عن مصالح النخبة، ويطلق عليها اسم «نظرية النخبة». وكما يصفها سي. رايت مايلز: بأنها الآلية الفكرية للشبكات المغلقة للنخب-رجال الأعمال - والنخب المالية والسياسية. وبوصفها أدوات تستخدم بصورة استراتيجية لخدمة الأجندة

السياسية لطبقة مسيطرة. أما المنحى الثاني: فيصنف مراكز الأبحاث تصنيفاً أكثر اتساعاً، بوصفها أدوات في المشهد السياسي يميزها الصراع التعددي. ويهدف أصحاب النظرية التعددية إلى إصلاح العيوب من خلال رفض تحديد أيِّ ميزة جوهرية أو دور أساسي لمراكز الأبحاث، ولكن الانفتاح الشديد لنظريتهم كان له ثمن؛ لأنهم لم يصلوا إلا إلى القليل من المقولات العامة حول مراكز الأبحاث، وما لبثت تلك المقولات أن ذابت في بحر صراع جماعات المصالح الواسع. وهي لم تُعِر اهتماماً كافياً للأبعاد الخفية للنفوذ، مثل عمليات وضع الأجندة، وما يسميه منظرو النخبة «عدم صنع القرار»، وإن هذا الحذف يصبح خطأ فادحاً عند دراسة مراكز الأبحاث. ويضع المنحى الثالث مراكز الأبحاث داخل إطار مؤسسي أكبر في محاولة للكشف عن تأثيرها على المراحل المختلفة للعملية السياسية، ويركز هذا المذهب على البيئات البنيوية التي تضم مراكز الأبحاث، والقواعد العامة التي تشكل مسلكها، والترتيبات التنظيمية والعمليات التي يجب أن تلتزم بها. ويشير أيضاً إلى مزايا العمل المؤسسي، فهذا المذهب لا يحبسنا في مناقشة عقيمة عما يعمله مركز الأبحاث، ولا يجبرنا على التوصل إلى استنتاجات مسبقة عن النزعات السياسية والفكرية لأي مركز أبحاث، وإنما المقدمة المنطقية القائمة للمذهب المؤسسي ترى أن مراكز الأبحاث تشكل مجموعة من المنظمات مختلفة الصفات، ولها مدى واسع للتأثيرات المحتملة. ويرى الكاتب أن هذا المذهب كسابقيه لا يقدم مفهوماً تحليلياً لمراكز الأبحاث، ولا يشير إلى معنى وافٍ للأشكال الاجتماعية أو التنظيمية المميزة للمصطلح.

ويتناول الكتاب ظاهرة مراكز التفكير بوصفها أحد أهم الفاعلين غير الرسميين في صناعة القرار السياسي الأمريكي. ويعرّف مراكز الأبحاث: بأنها مؤسسات تقع في منطقة وسطى بين الجامعة، والدولة، والسوق. فهي لا تنتمي بالكامل إلى أيٍّ من هذه المجالات، لكنها تستمد قوتها من قدرتها على الربط بين تلك الأشكال. ويشير إلى أن هذه المواقع

الهجينة تمنحها مرونة كبيرة، لكنها في الوقت نفسه تطرح إشكاليات تتعلق بالاستقلالية والموضوعية. ويركز الكتاب على مفهوم سلطة الخبرة، حيث تصبح المعرفة المتخصصة أداة للنفوذ، تُستخدم لإضفاء الشرعية العلمية على خيارات سياسية محددة. وينطلق الكتاب من أطروحة مركزية مفادها أن هذه المراكز لا تؤدي دوراً معرفياً محايداً فحسب، بل تشكّل جزءاً بنيوياً من شبكة دائرة السلطة، حيث تتقاطع المعرفة مع النفوذ السياسي والاقتصادي والإعلامي. ومراكز الأبحاث ليست مجرد مؤسسات بحثية، بل هي فضاء اجتماعي وسيط تتقاطع فيه أربعة حقول رئيسة: (الحقل الأكاديمي – الحقل السياسي – الحقل الاقتصادي – الحقل الإعلامي)، ومن خلال هذا التقاطع تكتسب شرعيتها ونفوذها.

**تمهيد**

في الوقت الذي اختزل فيه الباحثون الذين يعملون بأسلوب (نظرية النخبة)، مراكز الأبحاث في عناصر ثانوية في «شبكة التخطيط السياسي»، يتأرجح أصحاب (نظرية التعددية)، بين فكرة أن مراكز الأبحاث كانت قبلة المثقفين المنفتحين «متحرري الفكر»، وفكرة أن بإمكانهم تصنيفها تحليلياً داخل بحر جماعات المصالح الواسع، وينجح المنحى المؤسسي في توجيه اهتمامنا إلى القواعد والقيود التي تحكم مراكز الأبحاث وشبكات العاملين التي تقوم بتنسيقها، وإنْ كان يخلو من شرح واضح لماهية مراكز الأبحاث. ويرى ميدفيتز أن كل منظور أسس لدراسات كاشفة عن مراكز الأبحاث، ولكن لم يتح أيٌّ منها فهمَ أهم ما يميز نشأة مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي مكان آخر من العالم، بالإضافة إلى أن الفجوات والتوترات الموجودة بين هذه النظريات قد زادت بعض الأمور الغامضة التي تحيط بالموضوع غموضاً.

ويُبرز الكاتب أن إنتاج المعرفة داخل هذه المراكز ليس محايداً، وإنما يتشابك

مع متطلبات التمويل، وشبكات النفوذ، وأجندات سياسية واقتصادية، الأمر الذي يجعل الخبرة موضع تساؤل نقدي. ويشدّد على أن مراكز الأبحاث لم تَعُد مؤسسات داخلية فقط، وإنما هي مؤسسات تُشكّل الرأي العام وتحشد دعماً للسياسات العامة ذات الطابع الاستراتيجي. وفي حديثه عن صعود مراكز الأبحاث في أميركا يشير ميدفيتز إلى مشاركة تلك المراكز في صياغة بعض الأفكار السياسية العامة، ومنها وجود مخطط قديم لحرب العراق صممه متخصصون في السياسة الخارجية من المحافظين الجدد في أواخر التسعينيات في «مشروع القرن الأميركي الجديد».

ويسعى المؤلف إلى تحليل نشأة مراكز التفكير، وتطورها التاريخي، ووظائفها المعلنة والمسكوت عنها (المضمرة)، وعلاقتها بمؤسسات الحكم والرأسمال، مبيناً التحولات التي طرأت عليها، وكيف تحولت من مؤسسات بحثية إلى أدوات تأثير فعّالة في توجيه السياسات العامة. ويربط ميدفيتز بداية الجذور التاريخية لنشأة مراكز الأبحاث بالسياق التاريخي للولايات المتحدة الامريكية في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، حيث تزايدت الحاجة إلى خبراء قادرين على التعامل مع تعقيدات الدولة الصناعية الحديثة. وبرزت آنذاك مؤسسات مثل مؤسسة بروكنغز، التي مثّلت نموذجاً مبكراً لمراكز البحث ذات التأثير السياسي. كما يبين ميدفيتز أن الحربين العالميتين والحرب الباردة شكلتا لحظات مفصلية في توسع دور مراكز الأبحاث، خاصة في مجالات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

ويحلل الكتاب العلاقة التفاعلية بين مراكز الأبحاث ومؤسسات الدولة، موضحاً كيفية استخدامها كمخازن للأفكار الجاهزة التي يمكن للسياسيين الرجوع إليها عند الحاجة. كما يناقش ظاهرة «الباب الدوار»، حيث ينتقل الخبراء بين مراكز الأبحاث والمناصب الحكومية، الأمر الذي يعزز من تداخل المعرفة بالسلطة. ويرى أن هذا التداخل

يجعل من الصعب الفصل بين التحليل العلمي والموقف السياسي. ويولي الكاتب اهتماماً خاصاً بعلاقة التمويل بمراكز الأبحاث، مبيناً أن مصادر التمويل تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في الأجندات البحثية. ويشير إلى أن الشركات الكبرى، والمؤسسات المالية، واللوبيات، تستخدم هذه المراكز بهدف الترويج لسياسات تخدم مصالحها تحت غطاء البحث العلمي، ويؤكد أن استقلالية مراكز الأبحاث تبقى نسبية ومشروطة ببنية التمويل.

ومن جهة أخرى يناقش ميدفيتز الدور الإعلامي لمراكز الأبحاث، حيث أصبحت مصدراً أساسياً للخبراء والمحللين في وسائل الإعلام. ويبيّن أن حضورها الإعلامي يُسهم في تشكيل الرأي العام، ويمنح تلك المراكز قدرة على توجيه النقاش السياسي. ويرى أن الإعلام يعزز من سلطتها، ويحولها إلى فاعل رمزي مؤثر. ويبرز الكتاب تنوع مراكز الأبحاث من حيث التخصص في المجالات (الاقتصادية، والعسكرية، والاجتماعية، والبيئية)، ومن حيث التوجهات الأيديولوجية (الليبرالية، والمحافظة، والتقدمية). ويشير إلى أن هذا التنوع يعكس التعدد داخل المجتمع الأمريكي، لكنه لا يُلغي الهيمنة العامة للنخبة الاقتصادية والسياسية. ويقدم رؤية تحليلية لدور مراكز الأبحاث في مجال صياغة السياسة الخارجية الأمريكية، خصوصاً في قضايا الحرب والسلام، والعلاقات الدولية. ويبين أن العديد من التدخلات العسكرية سبقتها دراسات وتوصيات صدرت عن تلك المراكز البحثية، الأمر الذي يجعلها شريكاً غير مباشر في صناعة القرار.

ويقدم ميدفيتز تحليلاً سوسيولوجياً لتاريخ مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، موضحاً كيف أصبحت هذه المؤسسات جسراً يجمع بين الأوساط الأكاديمية، والحكومية، والإعلامية، وقطاع الأعمال. ويرى أن قوة وتأثير مراكز الأبحاث، تكمن في «غموضها المؤسسي»، بوصفها ليست جامعات بحثية صرفة، وليست هيئات حكومية، الأمر الذي يمنحها مرونة عالية في التأثير على صانعي القرار والرأي العام. وينقل الكاتب جملة من

الانتقادات التي وجهت إلى مراكز الأبحاث، من أبرزها ثلاثة هي:

1. غياب الحياد العلمي الكامل.
2. خضوع البحث لأجندات التمويل.
3. تهميش الأصوات البديلة.

ويبدأ ميدفيتز بتتبع صعود وتطور شخصية «خبير السياسات» في الولايات المتحدة، بوصفه فاعلاً جديداً بين طرفي (الأكاديمي البحت والسياسي المحترف). ويركز على ظاهرة مراكز الأبحاث باعتبارها كيانات تُسهم في إعادة تشكيل مساحة صنع السياسة العامة، وليست مجموعات علمية محايدة فقط. ويوضح الكاتب كيف اكتسب الخبراء الباحثون في هذه المؤسسات موضعاً متزايدَ النفوذ في دوائر القرار، وكيف صاروا حلقة وصل بين المعرفة الأكاديمية وجغرافيا السلطة السياسية. ففي الماضي كان الأكاديمي يعمل داخل الجامعة، وكان السياسي يعتمد على حزبه وجهازه البيروقراطي. ولكن مع تعقّد الدولة الحديثة، ظهرت الحاجة إلى وسيط معرفي قادر على إنتاج معرفة قابلة للتطبيق وتقديمها بلغة سياسية وتسويقها إعلامياً. ويرجع صعود مراكز الأبحاث وضرورتها الاستراتيجية إلى مجموعة من العوامل لعل من أهما ما يلي:

أ. توسّع الدولة الفيدرالية.

ب. الحرب العالمية الثانية.

جـ. الحرب الباردة.

د. نمو الاقتصاد الصناعي- العسكري.

ويبدأ ميدفيتز بشخصية خبير السياسات؛ لأنه يريد أن يبيّن أن التحول الذي حدث لم يكن مؤسساتياً فقط، وإنما تحولاً في بنية السلطة المعرفية داخل الدولة الحديثة. وينطلق من سؤال ضمني حول الدور الذي احتله الخبير بوصفه لاعباً سياسياً دون أن يكون سياسياً منتخباً. ويشرح ميدفيتز أن الدولة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، دخلت مرحلة من التعقيد الإداري والتقني الهائل. ولم تعد القضايا قابلة للحل عبر الخطابة الأيديولوجية أو المساومات الحزبية فقط، بل أصبحت تحتاج إلى نماذج رياضية، وتحليل استراتيجي، وبيانات إحصائية، ومحاكاة سيناريوهات. مما أدى إلى ظهور فجوة بين السياسي المنتخب والواقع التقني المعقّد. وملأت هذه الفجوة طبقة جديدة، هم خبراء أو خبير السياسات الذي يتحدث بلغة أكاديمية، ويعمل ضمن شبكات سياسية، ويحصل على تمويل اقتصادي، ويظهر في الإعلام، أي أنه يتحرك في أربعة حقول في آن واحد. الأمر الذي يؤكد فكرة الكتاب المركزية في كون مراكز الأبحاث ليست مؤسسات بحثية فقط، وإنما هي مواقع تقاطع حقلي.

وبعد أن أصبحت مراكز الأبحاث حقيقة ثابتة في عالم السياسة الأمريكية، وهي تقوم بدور تقديم المشورة لرؤساء الجمهورية وصناع السياسة، وشهادات الخبراء للكونغرس، والحقائق والأرقام الضرورية للصحافيين والإعلاميين، لذلك يرى ميدفيتز أن الغموض الذي يكتنف مراكز الأبحاث ويثير الفضول حولها ليس سمة عرضية، وإنما هو سر تأثيرها. فبجمعها عناصر من مصادر المعرفة العامة الأكثر استقراراً ورسوخاً - الجامعات، والوكالات الحكومية، والشركات، وأجهزة الإعلام - تمارس مراكز الأبحاث تأثيراً هائلاً على الطريقة التي يفهم بها المواطنون والمشرعون العالم، ويصنعون سياساتهم بمقتضاها، دون الالتزام بالمواقف المحددة لتلك المؤسسات التي يعتمدون عليها ويقلدونها. ومن خلال ذلك غيرت مراكز الأبحاث آلية حكم هذه البلاد، وصحافتها، والدور السياسي للمفكرين فيها.

## هيكلية الكتاب

يمثل الفصل الأول الأساس النظري للكتاب، إذ يبدأ ميدفيتز بنقد التعريفات التقليدية التي تؤكد أن مراكز الأبحاث منظمات غير ربحية، تنتج بحوثاً، وتؤثر على السياسات، فهو يرى أن هذا التعريف إداري، وليس سوسيولوجياً؛ ولا يشرح مصدر السلطة، ولا يقوم بتفسير النفوذ، ولا يوضح علاقتها بالجامعة أو الحزب. ويشير إلى أزمة المصطلح التي تمثل المشكلة الأساسية في وجه فهم مركز الأبحاث ومكانته في المجتمع الأميركي، فالمفهوم الأساسي مشوش وغير مستقر، ومثير للجدل. وينطلق الكاتب من فكرة رئيسة مؤداها: أن مراكز الأبحاث تم تحليلها على أفضل ما يكون، ليس بوصفها مؤسسات جديدة كلياً أو «نوعاً» مميزاً منها، وإنما بوصفها شبكة من مؤسسات تتصف بالغموض في جوهرها، وغير واضحة الحدود، وهي نفسها مقسمة داخلياً حسب ألوان المنطق المختلفة التي تحكم الإنتاج الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والإعلامي. وإن هذه السلسلة من الاختلافات هي التي تقود القوى المحركة لفضاء مراكز الأبحاث.

يبدأ ميدفيتز هذا الفصل بالتشكيك في الحدود التقليدية بين المؤسسة الأكاديمية والجهة السياسية، ويطرح فكرته القائلة إن مراكز الأبحاث لا يمكن وضعها في خانة واحدة، فهي ليست جامعات، وليست حكومات، ولا مؤسسات إعلامية بحتة، وقد تكون أجهزة استشارية حكومية أحياناً، وهي بذلك تمثل فضاءً هجيناً يجمع بين هذه المجالات. وهذا اللاتمييز بين الأدوار يوفر لها مرونة في التأثير، وهو مصدر قوتها، ولكنه يطرح أيضاً تساؤلات حول استقلاليتها وموضوعيتها. وهنا يدخل المؤلف إلى تحليل عميق. ويشرح أن مراكز الأبحاث تتميز بكونها ليست جزءاً كاملاً من أيِّ حقل اجتماعي واحد. فهي ليست جامعة، ولا تخضع لمعايير صارمة للنشر الأكاديمي، ولا تمنح درجات علمية، ولا تعتمد على لجان تحكيم تقليدية. وهي ليست مؤسسة سياسية رسمية، ولا تمتلك سلطة تشريعية، ولا

تخضع للمساءلة الانتخابية. وليست شركة على الرغم من تلقيها تمويلاً، ولا تعمل بمنطق الربح التجاري المباشر. وليست مؤسسة إعلامية، ولكنها تستخدم الإعلام بكثافة، وهذه الهوية غير المحددة تمنحها قدرة على التحرك، ومرونة خطابية، وإمكانية مخاطبة جماهير مختلفة. وقد شاع استخدام مصطلح «مركز الأبحاث» في الخطاب الأميركي العام خلال سبعينيات القرن العشرين، عندما زاد عدد المنظمات المخصصة صراحة للأبحاث السياسية العامة والتخطيط زيادة كبيرة. وفي عام 2003 نشر برنامج التنمية بالأمم المتحدة تعريفاً لمراكز الأبحاث انتشر الاستشهاد به، وهو إنها: «منظمات تشارك بصورة منتظمة في البحث العلمي والترويج لأيٍّ مسألة ترتبط بالسياسة العامة».

ويشير المؤلف إلى أن الانتشار المتزايد لمراكز الأبحاث الضالعة في النشاط والترويج السياسي بعد عام 1970 كان وراء الفكرة الأساسية التي تدعم المفهوم الشعبي، ففي كتابات عديدة توصف مراكز الأبحاث بأنها أماكن «للمرتزقة» الذين يخفون سعيهم وراء مصالحهم أو تبعيتهم لغيرهم تحت غلالة من الثقافة والفكر، وهو بذلك يتأرجح بين صورتين مختلفتين اختلافاً جذرياً في الخطاب العام، فمن ناحية، هناك فكرة الأماكن المميزة أو محمية المثقفين، كما في الكتابات الشعبية التي تصف من ينتمي إلى مراكز الأبحاث بأنه «مفكر عام»، ومن ناحية أخرى هناك صورة مركز الأبحاث بوصفه منظمة مرتزقة، أو في جوهرها مؤسسة ضغط مقنعة.

ويشرح ميدفيتز إن مراكز الأبحاث تشكّل مجالاً وسيطاً بين الحقول. ويستخدم منطق المفكر بورديو لشرح أن كل حقل: (أكاديمي، سياسي، اقتصادي، إعلامي) له قواعده ورأسماله ومعاييره للشرعية، ومراكز الأبحاث تستعير عناصر من كل حقل دون أن تنتمي كلياً لأيٍّ منها. ومن خلال مفهومي «الفضاء الاجتماعي» و «مجال القوة» يصف ميدفيتز مراكز الأبحاث، فالفضاء الاجتماعي يشير إلى أن البنية الاجتماعية برمتها يمكن أن توصف

بأنها مجموعة من المواقع متعددة الأبعاد، يتم تنظيمها عن طريق الحجم وتركيبة السلطة التي تنظم العلاقات بين الأفراد والجماعات والطبقات. وهذه الازدواجية تمنحها مرونة استراتيجية لا تتوفر للجامعة أو الحزب. ولكن هذا الموقع الوسيط يجعلها عرضة لتسييس البحث، ولتأثير التمويل، ولتسليع المعرفة. والمفارقة التي يشرحها المؤلف هي ما يبدو غموضاً مؤسسياً يمكن عدُّه مصدر قوة. فالمركز يمكنه أن يقول نحن علميّون عند مخاطبة الأكاديميين، ونحن عمليّون عند مخاطبة السياسيين، ونحن مؤثرون عند مخاطبة الإعلام، ونحن استثماريون عند مخاطبة الممولين، وهذه القدرة على تبديل الخطاب تمنحه نفوذاً فريداً. ويلمّح المؤلف إلى مخاطر تسييس المعرفة، وتسليع البحث، واختلاط المصلحة بالتحليل، وضعف المساءلة.

ويقوم الكاتب بوصف البنية الداخلية لمراكز الأبحاث، ويشمل ذلك القواعد الأساسية للأبحاث السياسية، وعلاقات الصراع والتراتبية والشراكة التي تحدث بين أعضائها، بالإضافة إلى قيامه بالتحليل المستفيض عن طريق ربط تطور مراكز الأبحاث بسلسلة من التوجهات السياسية والاقتصادية والثقافية الأوسع في الحياة الأميركية، ويؤكد أن دراسته التحليلية تلك، ليس الغرض منها الاحتفاء بمراكز الأبحاث ولا نقدها بقسوة ولا الموافقة عليها، ولا أن نحكم حكماً عابراً على خبراء السياسة، أو غيرهم من أصحاب الفكر. وإنما هدفها الأول توفير تحليل سوسيولوجي للتكوين التاريخي لفضاء مراكز الأبحاث، الذي وضعت له مفهوماً بوصفه فضاءً تابعاً مهجناً يتبع المعرفة، ظهر مؤخراً في الولايات المتحدة عند تقاطع المجال الأكاديمي والسياسي والاقتصادي والإعلامي.

ويتابع الكاتب في الفصل الثاني مهمة وضع فضاء مراكز الأبحاث في سياقها التاريخي - من خلال ميلاد العقل العملي التقني - التي بدأت في أواخر القرن التاسع عشر، عن طريق ربط فترة «البدايات» غير الرسمية الطويلة لمراكز الأبحاث، بحركة تحول «مجال

القوة»، أو منظومة الصراعات التي يتنافس داخلها من يملكون مصادر مؤسسية متنوعة بغرض «فرض هيمنة نوع القوة الذي يملكونه». ويدرس المؤلف النشأة التاريخية للمنطق التكنولوجي - العلمي داخل مراكز الأبحاث، وكيف أصبحت المعرفة التقنية والعلمية معياراً للشرعية في الخطاب السياسي. ويرى ميدفيتز أن عدم وجود إجابة عن سؤال: ما مراكز الأبحاث؟ قد سبب ارتباكاً واسع النطاق بين الباحثين حول كيفية تعريف العوامل والجماعات والعمليات الرئيسة التي أسهمت في ميلادها. وهو يسعى لدراستها عن طريق التعامل معها ليس من خلال نشأة فئة مراكز الأبحاث باعتبارها مجرد أمر واقع، وإنما باعتبارها نتيجة ينبغي تفسيرها.

ويناقش الكاتب كيف ارتبط ظهور الخبراء ذوي التخصص العالي بتحولات حركة الدولة الحديثة، وبالخصوص في مجالات الأمن القومي والاقتصاد، وكيف شكّلت هذه المعرفة العلمية - السياسية أداة للسيطرة على السياسة العامة، نشأة العقلانية التقنية - في فضاء السياسات، وينتقل ميدفيتز من سؤال: ما هي مراكز الأبحاث؟ إلى سؤال أعمق، وهو: كيف أصبح نمط معيّن من المعرفة (التقنية - العلمية) المعيار الشرعي لإنتاج السياسات؟ وهو لا يدرس المؤسسات فقط، بل يدرس التحول في منطق التفكير السياسي نفسه. والفكرة المحورية حول نشوء عقلانية تقنية - علمية أصبحت معيارَ الشرعية في السياسات العامة. وأصبحت السياسة تقنية أكثر وأقل أيديولوجية ظاهرياً، ولكنها أكثر خضوعاً للخبراء.

ويسعى ميدفيتز إلى نزع غطاء الألفة عن مراكز الأبحاث عن طريق وصف العملية التاريخية المعقدة التي سبقت نشأتها، وهو لا يستبعد تماماً فكرة أن هناك منطقاً أعمق يدعم نشأة النماذج الأولى من مراكز الأبحاث، والرأي الشائع بأن مراكز الأبحاث نشأت عن مشروع للمذهب العقلاني يهدف إلى تحسين عملية صنع القرار السياسي خلاف

الحقبة التقدمية، ويبرهن على أن هذا التفسير يعاني من جرعة مزدوجة من المثالية، سواء على مستوى تصويره ذي الصبغة المثالية للماضي، أو في افتراضه المضلل بأن الأفكار كانت دائماً المحرك الأساسي للعمل الذي تؤديه مراكز الأبحاث. لذلك يسعى إلى نظرية تركز على الكيفية التي تنظم بها بعض الجماعات النخبوية الفرعية مصالحها ومصادرها وأولوياتها مع بعضها البعض، وذلك من خلال وصف نشأة مراكز الأبحاث الأولى في إطار مواجهة متأرجحة بين النخب الاقتصادية والسياسية والثقافية في مجال القوة الأميركية. ولغرض وضع أصول مراكز الأبحاث يقترح ميدفيتز ثلاثة أمور:

1. - بالاتفاق مع أصحاب نظرية النخبة، يفترض أولوية مصالح الطبقة وعلاقاتها بوصفها أساساً لفهم أصول مراكز الأبحاث.

2. - بالاتفاق مع أصحاب نظرية النخبة يرى أن النماذج الأولى لمراكز الأبحاث كانت مؤسسات نخبوية بلا أيِّ التباس في ما يتعلق ببنيتها الاجتماعية.

3. - يرى أن انشاء هذه المنظمات ليس مجرد تراكم القوة كما يقول أصحاب نظرية النخبة، وإنما أيضاً القيم النسبية لأنواع القوى المختلفة.

ويشرح ميدفيتز كيف تحوّلت المعرفة من رأي إلى سلطة معرفية مُمأسسة، وأصبح صانع القرار لا يكتفي بالموقف السياسي، بل يحتاج إلى تقرير، وإحصاء، ونموذج رياضي، وتحليل كلفة - منفعة. وفي مسألة الانتقال من السياسة الأيديولوجية إلى السياسة التقنية، حيث يرى أنه قبل الحرب العالمية الثانية، كان الجدل السياسي يدور أساساً حول المبادئ والبرامج الحزبية والرؤى الأخلاقية، لكن مع الحرب الباردة، أصبحت الدولة الأمريكية تواجه ردعاً نووياً وتوازنَ قوى وسباق تسلح وتخطيطاً اقتصادياً معقداً. الأمر الذي أدى إلى ظهور منطق جديد، بوصف السياسة مشكلة حسابية قابلة للنمذجة. ولم

يَعُد السؤال: هل هذه السياسة عادلة؟ بل: هل هذه السياسة فعّالة؟ هل نتائجها قابلة للقياس؟. ويشير إلى نقطة التحول بعد الحرب الباردة فالمؤسسات البحثية مثل RAND Corporation شكّلت نموذجاً جديداً من خلال تقديمها بحوثاً استراتيجية، ونمذجة احتمالية، وحسابات ردع نووي. وهنا ولدت عقلانية السياسات. إذ يولي ميدفيتز أهمية خاصة لمؤسسة RAND لأنها تمثل نقطة التقاء العسكريين بالعلماء، وتجسيداً للعقلانية الاحتمالية ومختبراً لصناعة القرار الاستراتيجي. ففي داخل RAND طورت نظريات الألعاب ووضعت نماذج الردع النووي واستخدمت المحاكاة، الأمر الذي أنتج تحولاً نوعياً، فالمعرفة لم تَعُد تفسيراً للواقع فقط، بل أداة لصناعته. الأمر الذي أدى إلى ظهور خبير جديد، ليس فيلسوفاً سياسياً وليس موظفاً بيروقراطياً بل محللَ نماذج، وهذا الخبير يملك أدوات كمية ويتحدث بلغة علمية ويقدم توصيات سياسية. مما يجعل التحليل التقني المصدر الأساس للشرعية.

ويتواصل ميدفيتز في الشرح التفصيلي لرؤية سردية تاريخية لخمس موجات للتطور التنظيمي الذي جرى من أواخر القرن التاسع عشر حتى عام 1962 تقريباً، وتكونت الموجة الأولى التي يرجع تاريخها إلى تسعينيات القرن التاسع عشر من اتحاد منظمات مدنية مختلفة أنشأها المصلحون الاجتماعيون في الحضر ليتناولوا قضايا الفقر، وكفاح العمال، واستيعاب المهاجرين وفساد الحضر. أما المجموعة الثانية فكانت مكاتب بحثية محلية أسسها رجال أعمال ومحاسبون بدءاً من العقدين الأول والثاني من القرن العشرين، وكان هدفهما المشترك هو تطبيق أساليب إدارية ومحاسبية جديدة لممارسة الحكم المحلي. وبدأت المجموعة الثالثة في العقد الثاني من القرن العشرين، وهي تمثل جماعات سياسية خارجية تم تصميمها لتفي بحاجة الحكومة الفيدرالية النامية لمعلومات عن الدول والأسواق الخارجية. ونشأت مجموعة المنظمات الرابعة في عشرينيات القرن

العشرين بوصفها نتيجة نضج الاقتصاد بوصفه علماً أكاديمياً. وبعدها بدأت بالظهور سلسلة من مجموعات التخطيط العسكري نتيجة للدور المتصاعد للبلاد بوصفها قوة عالمية عظمى، وقد استعانت هذه المنظمات التي يقودها عسكريون ورجال أعمال لهم توجه دفاعي بعلماء ومهندسين؛ لإنشاء علم بيني جديد يسمى تحليل النظم. ويناقش الكاتب تلك الموجات بوصفها سلسلة من المواجهات في مجال القوة الأميركية.

وفي ختام الفصل يناقش الكاتب الأثر الهيكلي الذي نتج عنه ظهور النماذج الأولى لمراكز الأبحاث في بدية القرن العشرين، وينطلق في ذلك من خلال العودة إلى مسألة التصنيف المؤسسي، ولا سيما ما يتعلق بتقسيم العالم الاجتماعي تقسيماً بديهياً إلى ثلاثة ميادين: الدولة والسوق والمجتمع المدني. ويرى أن موجات عديدة من النمو التنظيمي حدثت عبر شراكات معينة بين النخب الاقتصادية والسياسية والثقافية الساعية إلى تنظيم مصالحها ومواردها، وكانت نتيجة ذلك صياغة جهاز ضخم متعدد الأجزاء للتفكير العلمي التقني في الولايات المتحدة، التي أصبحت بعض أجزائها تعرف لاحقاً بمراكز الأبحاث، وبعدها أنشأ أفراد هذه الشبكة منتجات وممارسات جديدة تميزهم عن مؤسسات أكثر رسوخاً في دنيا الجامعة والسياسة والعمل التجاري والصحافة، بمعنى أن ميلاد مراكز الأبحاث اعتمد على إيجاد صيغة معينة من العلاقات الاجتماعية والتنظيمية.

وينطلق الفصل الثالث من خلال التتبع التاريخي لعملية تشكيل فضاء مراكز الأبحاث، ويشير إلى ظاهرة الصدام المزدوج بين النخب التي أدت إلى تشكيل آلية كبيرة منفصلة لإيجاد «التفسير العلمي التقني»، وتشغل الفراغ الذي خلّفه غياب بيروقراطية الحكومة الرسمية في الولايات المتحدة. ويناقش ذلك من خلال الإشارة إلى التقارب البنيوي بين مجموعتين متميزتين من الخبراء:

الأولى: التكنوقراط الذين أصبحوا بحلول منتصف القرن العشرين المصادر الأساسية للاستشارات السياسية الاستراتيجية. والثانية: نوع بارز من النشطاء الخبراء الذين مثلوا تحدياً مهماً لذهنية وموقع التكنوقراط، بدءاً من ستينيات القرن العشرين، ونتجت عن ذلك فئة تنظيمية جديدة، وهي مراكز الأبحاث، ويحلل ميدفيتز تكوينها من زاوية تفسيرية، وليس بالتعامل معها بوصفها أمراً واقعاً. ويركز على الصراعات والشراكات بين مجموعات الخبراء في الولايات المتحدة. ويناقش كيف اتخذ الصراع في الولايات المتحدة شكل سلسلة من التحديات للمتخصصين التكنوقراط، الذين أصبحوا المورِّدين الأساسيين للنصائح السياسية خلال النصف الأول من القرن العشرين، وأدّى ذلك الصراع إلى نشأة نقطة تلاقٍ بين الجماعتين. وكانت النتيجة الرئيسة لهذه العملية هي تشكيل فضاء فرعي جديد للإنتاج المعرفي له معتقداته الخاصة وتقاليده ومحركاته الداخلية. وبسبب اقتراب التكنوقراط والخبراء النشطاء من بعضهم البعض، وزيادة التواصل بينهم، اتفقوا تدريجياً على مبادئ عامة ومعايير للحكم الفكري تختلف عن معايير الأكاديميا. ويتناول ميدفيتز كيف اكتسبت مراكز الأبحاث بصورة جماعية هوية خاصة بها، من خلال هذه العملية.

ويوضح الكاتب مفهوم «مجال الخبرة» الذي استخدم لوصف المعضلات والقيود التي لاقتها مجموعات الخبراء في مواجهتهم مع مستهلكي معارفهم ومع بعضهم البعض، وهو مفهوم مشتق من نظرية المجال لبورديو. ويستشهد في ذلك بأعمال ميشيل فوكو التي أشارت إلى أن أوج القوة الفكرية لم تأت عندما أغلق الخبراء منافذ الدخول إلى طبقاتهم الخاصة، بل عندما فقدوا السيطرة المطلقة على معرفتهم التي صارت عندئذ جزءاً من المعرفة العامة. ويناقش العلاقات التي نشأت بين التكنوقراط ومعارضيهم خلال السبعينيات من خلال التفسير الذي يعتمد فيه مفهوم مجال الخبرة، وكان وجود مؤسسات الخبير الناشط المتنامي في السياسة الأميركية يمثل تهديداً حقيقياً للتكنوقراط؛ بسبب

انغلاقها واستغراقها في المهنية، وعدم مساءلتها مهنياً. وكان ظهور مؤسسات منافسة يعني أن جماعات التكنوقراط واجهت مشكلة على النقيض تماماً من مشكلة النشطاء، ألا وهي الانغلاق الزائد عن الحد. فبعدما سعت طويلاً للعمل في الكواليس، أجبرت على الاستجابة لهذه الضغوط وذلك بتيسير حصول العامة على ما لديها من علم.

ويتتبع الكاتب البنى المؤسسية لمراكز أبحاث مرموقة وكيف نشأت على مراحل، وكيف أصبحت بيئة اجتماعية معترفاً بها في دوائر الحكم؛ بهدف فهم التحول من مجموعات هامشية إلى مؤسسات ذات تأثير سياسي بالغ. وقد تشكل حقل مستقل لمراكز الأبحاث داخل البنية السياسية الأمريكية. ومن مؤسسات متفرقة إلى حقل متماسك ويشرح ميدفيتز كيف انتقلت المراكز من مبادرات فردية إلى: شبكة مؤسسية مترابطة، ونظام تصنيفي داخلي، وتسلسل هرمي للنفوذ. ويميز بين أنواع المراكز:

- مراكز أكاديمية تقليدية (Brookings)
- مراكز أيديولوجية (Heritage Foundation)
- مراكز أمنية - عسكرية.
- مراكز مرتبطة بالشركات.

ومن منطق التنافس فإن كل مركز يسعى إلى: جذب التمويل، وكسب الشرعية الإعلامية، والتأثير على الإدارة. وبذلك يتشكل سوقٌ للأفكار السياسية. ويطرح المؤلف فكرة أن مراكز الأبحاث قد بلورت «فضاء مستقلاً» داخل منظومة السياسة الأمريكية، يمزج بين البحث، والاستشارات، والتوجيه الاستراتيجي لصناع القرار. وبذلك فإن فضاء مراكز الأبحاث التي تأسست في الولايات المتحدة بوصفها مجموعتين من المؤسسات –

مراكز الأبحاث التكنوقراطية ومنافسيها من الخبراء النشطاء – قد استخدموا استراتيجيات متقاربة في مجال الخبرة. وقد تبلور حقل مراكز الأبحاث من مؤسسات متفرقة إلى حقل متماسك ويشرح ميدفيتز أن تلك المراكز لم تنشأ ككتلة واحدة، بل تطورت تدريجياً، ومع مرور الوقت تشكل بينها شبكة علاقات وتنافس على النفوذ وتصنيف ضمني للمراتب. وكل مركز يمتلك مزيجاً من رأس مال أكاديمي (سمعة علمية)، ورأس مال سياسي (علاقات)، ورأس مال اقتصادي (تمويل)، ورأس مال إعلامي (حضور جماهيري). ولذلك فإن التنافس يدور حول مراكمة هذه الأنواع. وهذه المراكز لم تدّعِ الحياد الكامل، بل قدّمت نفسها كصوت محافظ أو ليبرالي. الأمر الذي أدّى إلى تغيير طبيعتها من مراكز بحث تقني إلى مراكز تعبئة فكرية. أما علاقتها بالإعلام فقد أصبحت تنتج تقارير مختصرة، وتنظم مؤتمرات، وتدير حملات إعلامية. وهنا أصبح الخبير معلقاً سياسياً دائم الحضور.

ويتناول نقطة الالتقاء بين التكنوقراط والخبراء النشطاء في مجال الخبرة. وبسبب التقاء الجماعتين وسط هذا المجال، فقد أصبح هناك اتصال بينهما، وتضاءلت الخلافات. وبقدر ما نجحت مؤسسات الخبير النشط في أن يأخذ السياسيون توصياتهم السياسية مأخذ الجد، أصبحوا أشبه بالتكنوقراط. وظلت المنافسة تشكل العلاقة بين هاتين المجموعتين من المؤسسات، ولكن الاتصال المتزايد بطرق عديدة أدّى إلى نوع من التعاون الضمني أيضاً، وشاركت المؤسسات في ابتكار إنتاج فكري مهجن يشبه الموجز السياسي، التي أصبحت بدورها وسيلة فعالة لتحديد الفرق بينها وبين الباحثين الأكاديميين، وكان استخدام الفئة الشعبية السياسية الجديدة مراكز الأبحاث هو النتيجة الطبيعية الثقافية لهذا التحول البنيوي.

ويخلص ميدفيتز إلى أن نشأة مراكز الأبحاث من خلال تكوين شبكة من المؤسسات تبدو كمجال جديد له بنيته الداخلية وديناميكيته الخاصة، ولكنه يعتمد اعتماداً كبيراً

على المجالات الأكثر استقراراً مثل الأكاديميا والسياسة والأعمال والإعلام. ويتبلور فضاء مراكز الأبحاث في ثلاثة جوانب اتسمت بها حتى التسعينيات والألفينيات، أولاً: نمو صلات شبكية وارتباطات رسمية بين مختلف المؤسسات. ثانياً: استحداث أعضاء هذه الشبكة منتجات فكرية وممارسات جديدة. ثالثاً: إنشاء كيانات للمعرفة الشعبية والمهنية والأكاديمية المتعلقة بمراكز الأبحاث، وقد تجمعت هذه العمليات في تدشين فئة مراكز الأبحاث في العالم الاجتماعي. وقد تجمعت تلك المراكز في فضاء فرعي غرضه إنتاج المعرفة، والعملية الرئيسة التي أدّت إلى هذه النتيجة كانت عبارة عن تداخل بنائي بين مجموعتين من الخبراء والمؤسسات التي يديرونها:

أولها: معاهد البحث التكنوقراطي في بداية القرن العشرين، التي كانت تحوز بالفعل دوراً رئيساً بوصفها مورد المشورة والخبرة في السياسة الأميركية.

وثانيهما: مؤسسات الخبراء والنشطاء التي ظهرت بوصفها الغريم الرئيس للمجموعة الأولى بداية الستينيات. ودخلت المجموعتان في شبكة من العلاقات التعاونية حتى نشأت عنها أشكال ومنتجات فكرية جديدة مهجنة، وخلال تلك العملية اكتسبت هذه المؤسسات في مجموعها شكلاً ضعيفاً من أشكال الاستقلالية يشبه استقلالية المجال بالمعنى السوسيولوجي للمصطلح.

ويركّز ميدفيتز في الفصل الرابع على تحليل مراكز الأبحاث من حيث شكلها الحالي ووظيفتها، ويقوم بدراسة القوى والمحددات الخارجية التي تؤثر عليها، ويسلط الضوء على قواعد البحث السياسي داخل مراكز الأبحاث - أي كيف تُصاغ البحوث، وما هي المعايير التي تستخدم لتحديد أولوياتها، وكيف يتم إعداد الدراسات التي تتوقع صدى لدى صناع القرار السياسي. ويبيّن أن هذه القواعد لا تنبع فقط من المنهج العلمي، وإنما

أيضاً من متطلبات الجهات المموِّلة والحاجة إلى جعل الأبحاث قابلة للتطبيق السياسي. ولكي ينجح مركز الأبحاث في مهمته، لا بد من أن يوفق بين سعيه إلى المصداقية الفكرية وسعيه إلى اكتساب ثلاثة أشكال من القوة الزمنية هي: النفاذ السياسي، والظهور الإعلامي، والدعم المادي، وتتداخل مراكز الأبحاث في فضاء القوى والعلاقات، وتنقسم داخلياً بين أربعة من ألوان المنطق تتعلق بالمنتج: الأكاديمي والسياسي والحكومي والإعلامي. ويترتب على ذلك إمكانية تمييز هويات مراكز الأبحاث عن طريق تقدير علاقاتها بهذه المجالات المحددة.

ويدرس ميدفيتز ما أسماه «النفسية المهنية» للخبير السياسي أو التركيبة المتناقضة للدوافع والرؤى والعادات وردود الأفعال التي يحتاجها ليبرع في عالم مراكز الأبحاث. ويخلص إلى أن مراكز الأبحاث تنتج أهم تأثيراتها على الإطلاق عن طريق «ضبابيتها»، وهذه الصفة تجعلها تُنحّي المسائل التقليدية الخاصة بالهوية جانباً، وتنفذ ممارسات يصعب تنفيذها في مجالاتها الأصلية الأخرى. وتحكم مراكز الأبحاث قواعد تختلف عن البحث الأكاديمي. فالبحث الجامعي يعتمد معيار الجودة وهو علمي بحت. أما في مراكز الأبحاث فيجب أن يكون البحث قابلاً للتطبيق، وموجزاً، وسياسياً قابلاً للاستخدام. وفي مسألة التمويل فإن المولين هم شركات ومؤسسات خيرية وجهات سياسية، وهذا يؤثر على موضوع البحث وزاوية التحليل وتوقيت النشر، الأمر الذي يجعل المعرفة بعيدة عن الحيادية. وتعتمد مراكز الأبحاث على ثلاثة أنواع من العملاء:

أولاً: العملاء السياسيون (لا سيما صناع السياسات والأحزاب وشبكة النشطاء)؛ وذلك طلباً للصلات السياسية التي يمكن أن يتيحوها. ولا شك في أن أفضل طريقة يمكن أن يتبعها مركز الأبحاث حتى يأخذ صناع السياسات عمله بجدية هو تقديم فكرة مقبولة للوفاء بحاجة سياسية قائمة.

ثانياً: العملاء الاقتصاديون (لا سيما المؤسسات والشركات والمانحين الأثرياء)؛ وذلك طلباً للدعم المادي.

وثالثاً: العملاء الإعلاميون (لا سيما الصحفيين والمنافذ الإعلامية كالصحف والدوريات والبرامج الإذاعية والتلفزيونية)؛ طلباً للانتشار. وللتغطية الإعلامية فائدتان كبيرتان بالنسبة لأيِّ مركز أبحاث: أولاً: في غياب الصلة المباشرة لصناع السياسة يمكن للدعاية أن تمثل وسيلة ثانوية للتأثير السياسي. ثانياً: للدعاية عموماً آثار إيجابية على أنشطة جمع التبرعات لأيِّ مركز أبحاث.

وعندما يطلب تحديد السمات الخاصة اللازمة للتميز في عالم مراكز الأبحاث، يبدأ خبراء السياسة عادة بالحديث عن الكفاءة الفكرية. ومن هذا المنظور يكون أفضل الخبراء في المجال السياسي هم الذين يتمتعون بذهن حاد، وقدرات تحليلية متوقدة، وتدريب أكاديمي رفيع المستوى، ومهارات فنية فائقة. وفي حالات عديدة، يستخدمون مصطلح الإنتاج الأكاديمي لتوصيل هذه الفكرة، أو وصفاً يؤكد على نقاط التشابه بينهم وبين الباحثين الأكاديميين.

لقد وُصفت مراكز الأبحاث بأنها تسكن عالماً اجتماعياً غريباً، ويعني تحقيق المركزية فيه أن يضع المرء نفسه موضع اللاعب المنتمي، وإنْ كان على الهامش، إلى كلٍّ من المجالات الأربعة ذات الصبغة المؤسسية الشديدة، وهي المجالات: (الأكاديمية والسياسية والتجارية والإعلامية)، في حين ترتبط الهامشية بالمؤسسات التي تشارك بجدية في أيٍّ من هذه المجالات الأربعة نفسها. ومع ضرورة إدراك أن نشأة مراكز الأبحاث كانت جزءاً لا يتجزأ من تنامي تأثير العلم والخبرة الفنية في العالمين السياسي والاقتصادي، فإن حدود هذه الصياغة تنطوي على مفارقة، وهي أن مراكز الأبحاث تدعي امتلاك الخبرة،

ولكنها في الوقت نفسه تثير أسئلة أساسية عن معنى مصطلح «الخبرة» نفسه وقيمتها في المجتمعات الحديثة.

أما في الفصل الخامس فيتناول ميدفيتز الدور الذي أدّته مراكز الأبحاث وغيرها من هيئات الخبرة في المناظرات التي دارت بشأن سياسة الفقر والرعاية الاجتماعية خلال الفترة من أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، حتى صدور التشريع الإصلاحي الخاص بالرعاية الاجتماعية عام 1996، ويتعرض للخطر الذي واجهته كفاءة المعرفة العلمية الاجتماعية، وأثرها في عملية صنع السياسة ذاتها وعلاقتها بغيرها من أشكال السلطة الثقافية. وينطلق من مسلمة أساسية، وهي أن فهم إقرار تشريع تعديل نظام الرعاية الاجتماعية يتطلب اهتماماً شديداً بالعلاقات الاجتماعية المرتبطة بإنتاج المعرفة واستهلاكها في الولايات المتحدة. وأيضاً بتاريخ الصراعات حول الخبرة والمعرفة الموثوق بها. ويضع الكاتب النظرية العامة لمراكز الأبحاث موضع التنفيذ عن طريق دراسة تاريخ تلك الصراعات، وعن طريق تحويل البنى المؤسسية لإنتاج المعرفة واستهلاكها فقد أسهم نمو مراكز الأبحاث في إحداث تحول في الإطار المعرفي الذي يعمل صُنّاع السياسة داخله؛ لإيجاد حلول سياسية في العقود الأخيرة من القرن العشرين، وذلك من خلال العلاقة بين المعرفة الاجتماعية والعمل العام.

ويستخدم ميدفيتز نقاشات السياسة الاجتماعية والرفاه في الولايات المتحدة كمثال لكيفية استخدام الخبراء لتحويل عجز اجتماعي إلى اعتماد على الخبرة كمخرج. ويناقش كيف أصابت الخطابات العلمية العديد من تحدّيات الرفاه الاجتماعي، ليس فقط بمعالجتها، بل بإعادة تشكيل فهم الجمهور والسياسيين لها. ويعرض كيف تتحول مراكز الأبحاث من مراقبين إلى مكوّنين فعالين في صياغة الخطاب الاجتماعي والسياسي الأمريكي.

ويحلل ميدفيتز كيف أسهمت مراكز الأبحاث في إعادة صياغة مفهوم الفقر وتحويله من مشكلة بنيوية إلى مسألة اعتماد فردي، وبدل الحديث عن عدم مساواة هيكلية أصبح الخطاب يعتمد ثقافة الاعتماد والحاجة إلى إصلاحات سلوكية. أما دور الخبراء فقد أنتجوا تقارير وقدّموا شهادات أمام الكونغرس وصاغوا لغة السياسات. مما جعل المراكز ليست فاعلاً في إعادة تشكيل الدولة الاجتماعية لا مراقباً فيها .

ويشرح ميدفيتز كيف أعادت مراكز الأبحاث تعريف الفقر من حرمان اقتصادي هيكلي إلى اعتماد سلوكي على الدولة، وهذا التحول اللغوي كان حاسماً. ويتم إنتاج المعرفة كأداة سياسية فالمراكز أنتجت تقارير إحصائية، واستخدمت لغة علم النفس والسلوك، وقدمت شهادات للكونغرس. وبذلك لم تكتفِ بوصف المشكلة؛ بل أعادت تعريفها. وقد أثّرت هذه الدراسات في إصلاحات الرفاه في التسعينيات، وتقليص برامج الدعم، وتحويلها إلى برامج مشروطة. وهنا يظهر بوضوح مراكز الأبحاث كفاعل تشريعي غير منتخب. ويرى ميدفيتز أن بقاء المتخصصين في العلوم الاجتماعية المستقلين على هامش الحياة السياسية بعد الستينيات، حتى في غياب المنافسة من نظرائهم التابعين (ويمثلها الآن مراكز الأبحاث)، فصارت الولايات المتحدة نموذجاً متطرفاً بين الأمم؛ بسبب استبعادها الطرح العلمي والتقني من السياسة تماماً.

وفي الفصل السادس يعيد الكاتب النظر في الدور الذي يمارسه المفكر العام والمثقف داخل مراكز الأبحاث مقارنة بالمثقف الأكاديمي التقليدي. ويناقش التوتر بين نزعة معاداة النخب من جهة، وبين رسمية الخبراء وصياغتهم للسياسات العامة من جهة أخرى، كما يستحضر ميدفيتز الحاجة إلى نوع من السوسيولوجيا العامة التي تعيد تقييم العلاقة بين المعرفة، السلطة، والجمهور. ويشير إلى أن انتشار مراكز الأبحاث أدّى إلى تيسير ظهور نوع جديد من الشخصيات العامة في المجتمع الأمريكي تعرف بالخبير السياسي

الذي تُبنى مصداقيته على زعم بالتوسط في المواجهة بين أصحاب أشكال القوة المختلفة. ويتناول مسألة التوتر بين النخبوية المعرفية ومعاداة النخبة في المجتمع الأمريكي. ويحاول إعادة ربط المعرفة بالمجتمع دون الارتهان للسلطة أو التمويل، فمراكز الأبحاث ليست مؤسسات علمية محايدة، وليست مجرد أدوات أيديولوجية، وإنما هي فضاء مركب لإنتاج السلطة المعرفية. ويشير إلى ثلاث مشكلات جدلية في دراسة المثقفين، إذ يدرس مفهوم معاداة الفكر النظري ونقاده، ثم ينتقل إلى جدلية موت المفكر العام، أو النظري العام، وبعدها يناقش مسألة إمكانات ظهور سوسيولوجيا عامة.

وينتهي الكتاب بالدعوة إلى إعادة التفكير في العلاقة بين المعرفة والمجتمع وحدود استقلال الخبرة وأخلاقيات إنتاج السياسات. ويتناول الجدل المستمر في علم الاجتماع الأكاديمي حول احتمال أو الرغبة في وجود «علم اجتماع عام» يشارك فيه المجتمع المدني، وقد نتج عن هذه المناقشة حوار حماسي حول روح العلوم السوسيولوجية وتوجهها، ويرى أنها أخفقت في أن تضع في الاعتبار مكانة علم الاجتماع داخل مجال الفكر الأميركي الأوسع، وأن ربط علم الاجتماع العام بنشأة مراكز الأبحاث سيتيح نقطة انطلاق جيدة لوضع نظرية عن الظروف المؤسسية التي يتم فيها إنتاج المعرفة السوسيولوجية واستهلاكها (وفي معظم الأحيان) تجاهلها في المناقشات العامة الأميركية. وعن طريق إيجاد وصفات تفصل خصيصاً حسب رغبات الرعاة والمستهلكين (ولا سيما الساسة والصحفيين) تتجه مراكز الأبحاث إلى إحالة أشد علماء الاجتماع استقلالية إلى هامش المناقشة السياسية، وجذب الآخرين نحو مشاركة فكرية سياسية ذات طابع أكثر تكنوقراطية.

والخلاصة فإن كتاب (مراكز الأبحاث في أميركا) لتوماس ميدفيتز يمثل دراسة أساسية لفهم تطوّر دور الخبراء ومراكز الأبحاث في الولايات المتحدة، بوصفها مؤسسات علمية محايدة، وفضاءات معقدة لإنتاج السياسات والهيمنة المعرفية التي تشكّل السياسة العامة

على المستويات المحلية والدولية. ويقدم ميدفيتز سوسيولوجيا عميقة لمراكز الأبحاث بوصفها مؤسسات وسيطة تنتج السلطة عبر المعرفة. وهو عمل مهم لفهم العلاقة بين المعرفة والهيمنة ودور الخبراء في تشكيل الدولة الحديثة، وفي معرفة آليات صناعة القرار في الولايات المتحدة. وهو يبيّن أن الخبرة ليست محايدة، وأن المعرفة ليست منفصلة عن التمويل، وأن السياسة لم تَعد أيديولوجيا فقط، بل تقنية أيضاً. وحاول الكاتب رسم خطوط عريضة لنظرية سوسيولوجية عن مراكز الأبحاث، وكان التحدي الأول في هذا تحدياً تحليلياً: كيف أضع مراكز الأبحاث في إطار نظري دون أن أسمح للدراسة بالوقوع في فخ خفي إلى حد بعيد (لكنه مهم بلا شك)، وهو الجدل حول موضوع الدراسة؟ وفي ضوء ذلك قام بتتبع خطوط تاريخ العلاقات الاجتماعية بين القوة والمعنى، التي صارت من خلالها مراكز الأبحاث فئة مؤسسية بذاتها في الحياة الأميركية. ونقل مركز اهتمام الدراسة إلى عملية تشكيل فضاء مراكز الأبحاث، وهو ساحة مؤسسية مهجنة تقع بين المجالات السياسية والأكاديمية والاقتصادية والإعلامية. وكان مفهوم هذا المجال مفيداً ليس في تحديد موقع مراكز الأبحاث داخل البنية الاجتماعية فقط، بل أيضاً في وضع إطار تاريخي لموضوع البحث التجريبي نفسه.

وقد سمح المنهج التاريخي بالحفاظ على مسار وسط بين تحلل خارجي خالص، كان من شأنه اختزال مراكز الأبحاث في سلسلة من قوى تابعة لبنًى كبرى، وعرض داخلي خالص، يزعم لها استقلالية مُغالاً فيها. ولأن مراكز الأبحاث تستمد عناصر وجودها من مجالات أكثر رسوخاً هي الأكاديميا والسياسة والأعمال التجارية والإعلام، فيمكن أن تدرس بوصفها فضاءً هجيناً بين المجالات. والتعامل معها على هذا النحو يعني اعتبارها وليدة مؤسسات أكثر رسوخاً. وقد سمح هذا المنهج ثنائي المدخل بدراسة البحث السياسي بوصفه مشروعاً يوازن بين الانفتاح والانغلاق، والتبعية والاستقلالية في مجال الخبرة الأميركي.

وتضع مراكز الأبحاث نفسها في موقع مركزي مميز في مجال الخبرة وذلك باستخدام تكتيكات جديدة وخلق توليفات من مصادر جديدة تضم المعرفة السياسية العملية ولغة العلوم الاجتماعية والتواصل الإعلامي والكتابة الصحفية وفنيات الحشد والعلاقات العامة التسويق.

ويخلص الكاتب إلى أن نمو مراكز الأبحاث خلال الأربعين سنة الماضية، قد أدّى دوراً محورياً في تقويض أهمية المعرفة العلمية الاجتماعية المنتجة باستقلالية، ودورها في الولايات المتحدة عن طريق تقوية منظومة من العلاقات الاجتماعية ، تدفع بمنتجي المعرفة المستقلين إلى هامش النقاش العام. وتزعم مراكز الأبحاث لنفسها دوراً مركزياً في عملية صنع السياسات، وهي بنفس الدرجة تَحدُّ من مدى الخيارات المتاحة للمفكرين الأكثر استقلالية، أو الأقل استعداداً لتفصيل عملهم حسب طلبات السياسيين والرعاة الأثرياء... وينبغي وضع نشأة مراكز الأبحاث تحليلياً على خلفية سلسلة من العمليات أسهمت في تزايد تبعية المعرفة للطلب السياسي والاقتصادي، بما في ذلك إعادة التأكيد على التحكم في الاقتصاد من قبل أصحاب رأس المال الاقتصادي. وتطور أشكال متخصصة من الخبرة السياسية ونمو الإعلام الجماهيري كأداة لفرض قوى السوق على السياسة، وتحويل الجامعة إلى مؤسسة تجارية، وانسحاب الدولة من تمويل التمويل العام. إن السؤالَ الذي يثيره صعود مراكز الأبحاث في أميركا سؤالٌ يتعلق بالقيمة الاجتماعية للمعرفة العلمية الاجتماعية ذاتها. والسؤال ببساطة هو: هل ينبغي للمال والقوة السياسية أن توجه الأفكار، أم ينبغي للأفكار أن توجه نفسها؟

## هوية الكتاب

- **العنوان:** مراكز الأبحاث في أميركا
- **اسم المؤلف:** توماس ميدفيتز
- ترجمة: نشوى ماهر كرم الله
- عدد الصفحات: 351
- الطبعة: الأولى 2015
- **تأريخ النشر:** أيار - مايو 2026

**ملاحظة:**

**الآراء الواردة في هذا البحث لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز، إنما تعبر فقط عن وجهة نظر كاتبها**

**عن المركز**

مركز البيدر للدراسات والتخطيط منظمة عراقية غير حكوميّة، وغير ربحِيّة، أُسِّس سنة 2015م، وسُجِّل لدى دائرة المنظمات غير الحكومية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء.

يحرص المركز للمساهمة في بناء الإنسان، بوصفه ثروة هذا الوطن، عن طريق تنظيم برامج لإعداد وتطوير الشباب الواعد، وعقد دورات لصناعة قيادات قادرة على طرح وتبني رؤى وخطط مستقبلية، تنهض بالفرد والمجتمع وتحافظ على هوية المجتمع العراقي المتميزة ومنظومته القيمية، القائمة على الالتزام بمكارم الأخلاق، والتحلي بالصفات الحميدة، ونبذ الفساد بأنواعه كافة، إدارية ومالية وفكرية وأخلاقية وغيرها.

ويسعى المركز أيضاً للمشاركة في بناء الدولة، عن طريق طرح الرؤى والحلول العملية للمشاكل والتحديات الرئيسة التي تواجهها الدولة، وتطوير آليات إدارة القطاع العام ورسم السياسات العامة ووضع الخطط الاستراتيجية، وذلك عن طريق الدراسات الرصينة المستندة على البيانات والمعلومات الموثقة، وعن طريق اللقاءات الدورية مع الجهات المعنية في الدولة والمنظمات الدولية ذات العلاقة. كما يسعى المركز لدعم وتطوير القطاع الخاص والنهوض به، بما يقلل من اعتماد المواطنين على مؤسسات الدولة.

حقوق النشر محفوظة لمركز البيدر للدراسات والتخطيط

**www.baidarcenter.org**

**info@baidarcenter.org**